خلاصة الرسالة

نتيجة للتطور الذي شهده العالم منذ منتصف القرن الماضي الامر الذي ادى الى تنامي ما يعرف بالثورة المعلوماتية و كون ان التقنية الحديثة قدمت اكبر خدمة للعالم اجمع من حيث انها قربت البعيد و خدمت البشرية عبر مختلف الاجهزة الالكترونية التي دخلت كافة مجالات الحياة و مثلما كان هنالك الوجه المشرق لتلك التكنلوجيا الحديثة فناضرها الوجه السلبي الذي تمثل في جعلها بوابة للدخول الى ارتكاب الاعمال الغير مشروعة , فكما أستخدمت الرسائل الالكترونية كوسيلة للتواصل بين الافراد و اعتبرت أحدى الادلة الثبوتية التي دخلت عالم الاثبات الجنائي في الوقت الحالي و نتيجة لذلك التطور حيث استخدمت الكتابة الالكترونية بتنوع اشكالها في السلك الاجرامي فلا بد من ان يتم الالمام الكامل بماهية تلك الرسائل الالكترونية مع تبيان موقف المشرع و الفقه و القضاء بأعتمادها احد الادلة الثبوتية الحديثة و كيفية التعامل معها و تبيان شروطها و الجهة المختصة لرصدها مع كيفية تعامل الخبراء الفنيين عند اتلافها أو التحريف فيها اضافة لذلك كمنت اشكالية بحثنا في مشروعية تلك الرسائل بأعتبارها دليلا للاثبات الجنائي ,على افتراض قبول القانون لهذا الدليل و اعترافه به فأن مسألة تعبيره عن الحقيقة الكامنة في طياته تزداد صعوبة من الجدير بالاشارة ان تحويل مخرجات أو ما تحتويه تلك الوسائل الالكترونية الى دليل مادي أمر يكتنفه الصعوبة نوعآ ما اثناءئ عرضها امام القضاء و خصوصا ان تلك الادلة تكون بحاجة الى خبراء على قدر عالٍ من التخصص في ذلك المجال كون ان ما ينتج أو ما تعرضه تلك الوسائل قابلة للتلف و التحريف بسهولة

فلذلك سوف نقسم هذه الرسالة الى فصلان نتناول في الفصل الاول ماهية الرسائل الالكترونية و الفصل الثاني حجية الرسائل الالكترونية في الاثبات الجنائي .

و ختمنا بحثنا هذا بأهم النتائج و المقترحات التي تم التوصل اليها .